يتحدث لـ(المدى) عن أعاصير الشاطئ الألماني

قبطان بصري: سفن القطاع الخاص تدفع لبحارتنا 3 أضعاف الراتب الحكومي

□ بغداد / مازن الزيدي

يبدو أن السفن التي يمتلكها تجار عراقيون وتتولى عملية النقل داخل منطقة الخليج، من الأسباب النادرة للتفاؤل بإمكانية انتعاش قطاع النقل البحري في العراق على الرغم من التعثر الذي تمنى به الجهود الحكومية في هذا المجال. ففي وقت لم تبق الحروب للقطاع العام سوى باخرة واحدة غير صالحة للملاحة، يتحدث القبطان هيثم العبودي وهو يستعد للإبحار نحو ميناء دبي، أن الشركات التي يمتلكها رجال أعمال عراقيون لديها نحو ١٠٠ سفينة تعمل في نقل البضائع من وإلى موانئنا عبر محطات ملاحية عدة.

ويورد تفاصيل طريفة ومهمة تتعلق بيوميات البحار العراقي، نادرا ما تأخذ طريقها إلى الجمهور، وسط كل الإهمال الذي يتعرض له تاريخنا البحري منذ حقبة الحروب التي حولت موانئنا إلى مقرات عسكرية وبددت مكانة شواطئ البصرة التي كانت نقطة أساسية في الملاحة بين آسيا وأوروبا حتى بعد افتتاح قناة السويس.

القبطان العبودي قال لـ"المدى" عبر الهاتف: إن السفينة التي يقودها بحمولة ٣ آلاف طن، أي أنها صغيرة مقارنة بسفن أخرى يمتلكها التجار العراقيون والتي تصل حمولة بعضها إلى ١٥ ألف طن أو ٣٥ ألف.

ويضيف أن قيادة السفن الكبيرة لا تختلف كثيرا عن الإمساك بمقود سفينة صغيرة وسط البحر، ويتذكر أول باخرة تولى قيادتها قبل ١٥ عاما بالقول: "في منتصف تسعينيات القرن الماضي ذهب العديد من القباطنة العراقيين إلى ليبيا، وهناك تمكنت من قيادة سفينة بحمولة ٦ آلاف طن عبر البحر المتوسط، متنقلا بين موانئ ليبيا ومصر ثم إيطاليا واسبانيا".

وأدت الحروب المتعاقبة منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى إلحاق أضرار بالغة بأسطول النقل الحكومي الذي كان يحتكر عمليات النقل البحري.

ولعبت شركات القطاع الخاص دورا أساسيا في نقل البضائع من وإلى موانئ البصرة بعد قيام الحاكم الأميركي بول بريمر بإلغاء قرار كان يقضي باحتكار الحكومة لقطاع النقل البحري.

العبودي الذي يعمل في البحر منذ ٣٥ عاما، بدأ حياته بحارا في الشركة العامة لصيد الأسماك كما يقول، وقد تراكمت خبرته عبر سنوات العمل الطويلة وتوارث المهنة في عائلته.

وحين يثبت البحارة تميزهم في مهارات الملاحة، كانت أكاديمية الخليج العربي في البصرة تنظم لهم دورات لمدة ٦ شهور إلى سنة، لمنحهم إجازة قيادة السفن، وهذه هي الفرصة التي حولت العبودي من بحار إلى قبطان مطلع التسعينيات.

يقول العبودي: إنه يقوم بنحو ٢٠ رحلة بحرية سنويا معظمها إلى موانئ الإمارات، كما أن نظراءه العراقيين في المهنة يصلون أحيانا إلى سواحل الهند وباكستان، ويحلمون بعبور الأطلسي نحو أميركا في حال تطورت العلاقات التجارية وشجعت رجال أعمال عراقيين على استثمار أموال أكبر في النقل البحري.

ويذكر أن الرحلة نحو دبي تستغرق ٣ أيام حين تسير السفينة بسرعتها القصوى (نحو ٢٥ عقدة بحرية وهو ما يعادل ٦٠ كم بالساعة)، مؤكدا أنه يحب هذه السرعة "لكي أصل قبل هبوب الرياح العاتية في بعض فصول السنة".

لكنه يشير أيضا إلى أن مياه الخليج العربي لا تشهد أعاصير كالتي رآها في المحيط الأطلسي عام ١٩٧٩، مضيفا أن أقصى أعماق الخليج ١٠٠٠ متر وفي معظم الأحيان لا تتجاوز الأعماق ١٠٠ متر وهو ما يمنع حصول تيارات عالية كتلك التي تشهدها المحيطات.

ويتذكر أنه كان مساعد قبطان على متن سفينة عراقية حكومية قبل أكثر من ٣٠ عاما، وفي طريقهم نحو الشواطئ الألمانية واجهوا إعصارا استمر ٤ أيام، وهو من أشد التجارب التي مر بها في البحر.

ويتابع "أول ما يحتاجه البحار صلابة القلب كي يواجه أكثر المشاهد إثارة للرعب وسط الأعاصير وحين تتقلب السفينة بين الأمواج الكبيرة، وحين يرى موجة بحجم جبل".

ويمكن للنقل البحري حين تتوفر سفن كافية وموانئ متطورة، أن يخفف كلفة نقل البضائع كثيرا ويسهل التجارة.

ويذكر العبودي أن رجال أعمال من بغداد وإقليم كردستان ومدن أخرى فضلا عن البصرة، يقبلون على شراء السفن والانخراط في النشاط الملاحي، لكن ذلك لم ينعكس كثيرا على البحارة العراقيين إذ معظمهم بحكم العاطل عن العمل.

ويضيف "أقود سفينتي مع ١٥ بحارا كلهم آسيويون من الفلبين وبنغلادش، فأرباب العمل يفضلونهم حاليا على البحار العراقي"، موضحا "الآسيوي يمكنه أن يبقى على متن السفينة عامين كاملين ويقاوم الشوق إلى بلده وعائلته، أما العراقي فيجزع بعد مرور شهرين على الإبحار".

ويبين العبودي أن الراتب الذي يحصل عليه القبطان على متن السفن الأهلية يعادل ثلاثة أضعاف الراتب الحكومي، لافتا إلى أن القطاع الحكومي لا يمتلك سفنا اليوم، ولم يعوض ما خسره في الحروب.

وهذا أمر يجعل العبودي قلقا على "قباطنة المستقبل" العراقيين، متسائلا "كيف تتراكم خبرتهم الملاحية إذا لم تكن هناك سفن يعملون على متنها، وإذا لم تتراكم خبرتهم فإن القطاع الأهلي لا يرغب كثيرا بتوظيف قبطان بلا خبرة".

وتابع بالقول: إن "جيل القباطنة الأوائل كان معروفا بخبرته الواسعة على مستوى الشرق الأوسط، وأن العراق بحاجة إلى تعويض الخبرات لأن البحر أصل التجارة، ومستقبل البلد أبعد من النفط فهو حلقة وصل بحرية بين أسواق آسيا وأوروبا".

ويعترف القبطان العبودي بأن التقنيات الملاحية التي تتطور بسرعة، لم تتوفر بعد على متن السفن العراقية، لأنها ليست من موديلات حديثة، لكنه يخفف من آثار ذلك بالقول "لا نزال نبحر في المياه القريبة، وهنا يمكن لأجهزتنا العتيقة نسبيا أن تفي بالغرض، لكنها لن تسهل الملاحة أبدا حين يقرر التاجر العراقي يوما أن يبحر نحو أسواق الصين، أو يعبر الأطلسي نحو أميركا اللاتينية، كما كان يحصل مع سفن العراق أيام ازدهار الملاحة حتى مطلع ثمانينات القرن الماضي".

بهدف الحد من الانتشار العشوائي لورش الحدادة والنجارة

مجلس بابل يشكّل لجنة عليا لاختيار حيّ للمهنيين

□ بابل / إقبال محمد

قرر مجلس محافظة بابل تشكيل لجنة عليا من الدوائر ذات العلاقة لاختيار موقع بديل لحي الحرفيين في مدينة الحلة، مبينا أن الكثير من المواطنين تقدموا بشكاوى ضد ورش الحدادة والنجارة والألمنيوم داخل أحيائهم السكنية وقرب المدارس لما تسببه من ضوضاء ومضار بيئية وصحية.

وقالت عضو مجلس المحافظة بشرى موحان عبد الأمير (صاحبة المقترح): إن "الأحياء السكنية في مدينة الحلة تحولت إلى مناطق واسعة لورش للنجارة والحدادة والألمنيوم وتصليح السيارات، البعض منها يقع قرب المدارس والمراكز الصحية".

وبينت في حديثها لـ"المدى" أن هذه من أبرز المشاكل التي تواجه سكان هذه الأحياء في المدينة لما تخلفه هذه الورش من ضوضاء وملوثات البيئية وصحية، مؤكدة أن "إحدى المدارس الابتدائية ثلاثية الدوام وتحيط بها أكثر من عشر ورش حدادة، وكذلك الحال بالنسبة لإعدادية الفيحاء، أقدم إعدادية في المحافظة".

وأوضحت عبد الأمير "بسبب ذلك تقدمت بطلب إلى مجلس المحافظة لإنشاء حي صناعي خاص بالحرفيين يجري تنفيذه عن طريق المحافظة أو هيئة الاستثمار أو أية جهة أخرى بهدف إنقاذ مدينة الحلة من هذه الفوضى"، مشيرة إلى أن هناك قرار سابق لمجلس المحافظة لإنشاء حي للحرفيين على طريق حلة- نجف ولكن القرار لم ينفذ بسبب اعتراض هيئة الاستثمار على الأرض المخصص لتنفيذ المشروع.

وشددت عبد الأمير أن "على مجلس المحافظة الآن حسم هذا الأمر وتخصيص موقعين جديدين لإنشاء حيين للحرفيين، الأول في الصوب الصغير والآخر في الصوب الكبير".

فيما ذكر عضو مجلس المحافظة حسان محرج طوفان لـ"المدى" أن مدينة الحلة "تتشوه وتخرب يوميا ولا نرى أي جهة رقابية أو تنفيذية تعمل لوقف هذا النزيف، نحن نريد علاجا وحلا سريعا".

وتساءل "كيف يتم السماح بفتح ورش للحدادة والنجارة داخل الأحياء السكنية ومنحها إجازات ممارسة المهنة والموافقات الصحية والبيئية، لذا فأن بناء حي لأصحاب الحرف المتنوعة يعد أفضل الحلول حفاظا على صحة وراحة المواطن".

من جانبه، أكد رئيس مجلس محافظة بابل كاظم مجيد تومان أن "بابل متأخرة جدا في التخطيط العمراني ولا توجد إستراتيجية تخطيطية خاصة بذلك من قبل الدوائر ذات العلاقة"، مضيفا أن "وجود هذه الورش داخل الأحياء السكنية يؤثر سلبا على صحة المواطن، فضلا عن تجاوز بعض الورش على الأرصفة والشوارع وهو خير دليل على غياب الرؤى التخطيطية"، بحسب تعبيره.

وأشار تومان في حديثه لـ"المدى" إلى أن مدينة الحلة بحاجة لحي خاص بالمهن من أجل الحفاظ على جمالية المدينة لما تسببه هذه الورش من تلوث بيئي ونفايات تشوه منظر الشوارع، مبينا أن قرار مجلس المحافظة بإنشاء حي خاص بالحرفيين سيسهم بشكل فاعل في الحفاظ على البيئة والصحة والعامة وجمالية المدينة.

إلى ذلك قال رئيس هيئة استثمار بابل علاء حربة لـ"المدى": إن مقترح إنشاء حي للحرفيين هو من أولويات عمل الهيئة "وهناك تصاميم خاصة به ولكن يجب اختيار الأرض المناسبة لإنشاء الحي، إذ أن الأرض التي خصصها مجلس المحافظة في السابق للحي تقع ضمن مشروع لبناء حي سكني كبير وكذلك لقربها من مركز المدينة".مواطنون ممن تقع ورش الحدادة والنجارة والألمنيوم داخل أحيائهم السكنية، أبدوا ارتياحا لقرار مجلس المحافظة، واتفقوا في تصريحاتهم لـ"المدى" على أن "العشوائية في فتح ورش الحدادة والنجارة والمهن الأخرى أضر كثيرا بالمواطنين والمدينة على حد سواء".

تفجيرات القنابل الصوتية في كربلاء صراع سياسي ضحيته المواطن

□ كربلاء / أمجد علي

دعا مواطنون في كربلاء إلى وضع حد لظاهرة القنابل الصوتية التي تزايدت في الآونة الأخيرة، مشيرين إلى أنها وجه آخر من أوجه الصراعات السياسية بين المسؤولين المحليين، والضحية هو المواطن.وقال المواطن سجاد الطرفي لـ"المدى": إن ظاهرة القنابل الصوتية أصبحت واضحة في مدينة كربلاء تتناولها وسائل الإعلام باستمرار.

وأضاف أن "هذه الظاهرة بدأت بعد المواجهات التي شهدتها مدينة الرفاعي بمحافظة ذي قار بين أتباع رجل الدين محمود الصرخي وأتباع عدد من المرجعيات الدينية، وامتدت إلى مدن أخرى منها كربلاء".وتابع بالقول: إن القنابل الصوتية لم تستهدف رجال الدين فقط "فقد استهدف ممثلا المرجعية الدينية في كربلاء السيد أحمد الصافي، ومنزل شقيقة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، كما ألقيت قنبلة صوتية على مقر حركة الوفاق الوطني، وكذلك استهدف منزل وزير الصحة السابق وعضو مجلس النواب الحالي صالح الحسناوي، إلا انه أنكرها".

وأشار الطرفي إلى أن "منزل عضو مجلس المحافظة حسين شدهان هو الآخر استهدف بقنبلة صوتية، لكنه صرح بأنه خبر كاذب، ثم لحقتها قنبلة أمام مكتب عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني علي كردي"، مؤكدا أن "هذا ما سمعنا به من التفجيرات التي طالت شخصيات بارزة لكن هناك تفجيرات في أماكن لا يصلها الإعلام ولم يعلن عنها إلا أن الشارع يتحدث بها"، على حد قوله.

المواطن رحمن علي أحال ظاهرة القنابل الصوتية إلى جهات لا تريد الخير لكربلاء، موضحا "هذه التفجيرات تكشف أن وراءها جهات لا تريد لكربلاء أن تهدأ أو تستقر، وهي جهات معادية للحكومتين الاتحادية والمحلية لإفشالهما تمهيدا لانتخابات مجالس المحافظات المقبلة".وأعرب في حديثه لـ"المدى" عن أسفه قائلا: "كان من المفترض العمل بجد لكسب تأييد المواطنين وليس اللجوء للقنابل الصوتية والتسقيط السياسي للفوز".

ويتفق المواطن عادل الشرهان معه بالقول إن التفجيرات "صراع سياسي بين شخصيات تعمل في المدينة بهدف لفت الأنظار أو الضغط على هذه الجهة أو تلك"، لكنه يعزو ذلك إلى ملفات الفساد المالي والإداري التي بدأ التوجه لفتحها"، بحسب ما ذكر لـ"المدى".

وبين الشرهان "الصراع بدأ بسبب فتح ملفات فساد بعض المسؤولين في الدولة، ولكل جهة ملفات من هذا النوع ضد الجهة الأخرى، وهناك اتهامات متبادلة ظهرت على السطح بشكل قنابل صوتية".

ولفت إلى أنه "سواء كانت تلك الاتهامات صحيحة أم غير صحيحة فالنتيجة كانت التفجيرات التي شهدتها كربلاء وانعكست على المواطن بشكل واضح، إذ أثارت الخوف وشككت باستقرار الأمن في المحافظة، فضلا عن أنها تهدف إلى إبعاد الأنظار عن القضية الأساسية وهي الفساد".

الشرهان لم ينكر أن "هناك جهات ربما تريد الاستفادة من الصراع بين جهتين في الحكومة المحلية لتسقيطهما معا والصعود في الانتخابات المقبلة على حساب هذا العامل".

ويستدل المواطن علوان حسين في حديثه لـ"المدى" أنها تفجيرات سياسية لكون القنابل المستخدمة صوتية، مبينا "أنها تفجيرات سياسية لأن الهدف منها الترهيب وليس القتل، إذ لو كانت وراءها جماعات إرهابية لاستخدمت عبوات ناسفة أو سيارات مفخخة لقتل أكبر عدد من الأبرياء".

محافظ كربلاء المهندس آمال الدين الهر قال في حديثه لـ"المدى": إن هناك جهات تستغل الخلافات السياسية لصالحها، إلا أنه يعود فيقول: إن تلك الجهات "لها ارتباطات بفتح ملفات فساد بكل تأكيد وربما استغلت هذا الأمر، فهي من جهة تريد تعطيل فتح الملفات، إلى جانب استغلال الأمر لصالحها والرمي بالارتباك الأمني على عاتق الحكومة المحلية".

ودعا الهر أهالي المحافظة إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية والإخبار عن أية معلومات توصل إلى الفاعلين لدرء الفتنة والعودة إلى الاستقرار التام في المدينة.

ويؤيد ذلك النائب الأول لمحافظ كربلاء عباس الموسوي، إذ قال لـ"المدى" إن هذه الجهات تريد زرع الفتنة وتستغل كل ما له علاقة بالوضع السياسي، مؤكدا "هذه الجهات لا تهتم بأمن المدينة".

وأضاف "ما يهمنا هو أن تلاحق الأجهزة الأمنية المتورطين بالتفجيرات وإلقاء القبض عليهم وعرضهم على الرأي العام مهما كانت الجهات التي يرتبطون بها وتقديمهم للعدالة"، مبينا "أنها جهات مغرضة تهدف إلى إثارة القلاقل والفتنة بين أهالي المحافظة".

استعدادات مبكّرة للامتحانات العامة في النجف

□ النجف/ عامر العكايشي

أعلنت المديرية العامة لتربية محافظة النجف استكمال الاستعدادات الخاصة بإجراء الامتحانات العامة للصفوف المنتهية للعام الدراسي ٢٠١١ – ٢٠١٢ للمراحل الدراسية كافة.وقال مدير إعلام التربية ماجد السوداني لـ"المدى": إن المديرية أكملت استعدادها لإجراء الامتحانات العامة للصفوف المنتهية للمراحل الدراسية الابتدائية والمتوسطة والإعدادية بفروعها العلمي والأدبي والمهني.

وأضاف أن اللجنة الفرعية المشرفة على الامتحانات في المديرية هيئت جميع المستلزمات لإنجاح الامتحانات، منها تهيئة ٥٧٤ مركزا امتحانيا في عموم المحافظة، بواقع ٢٥٠ مركز للدراسة الابتدائية، و١٧٣ مركز للمتوسطة، و١١٤ مركز للدراسة الإعدادية ٦٢ مركزا للفرع العلمي و٤٢ مركزا للأدبي وعشرة مراكز للفرع المهني، إضافة إلى عشرة مراكز امتحانية للتعليم المسرع، مبينا انه سيتم تزويد المراكز بالأجهزة التبريد ومراوح عمودية وأفقية.

وأوضح السوداني أن اللجنة الفرعية لإدارة الامتحانات الوزارية وبالتنسيق والتعاون مع قسمي الإشرافين التربوي والاختصاصي، قامت بزيارة القاعات الدراسية وأفرزت العديد من القاعات غير المهيأة، مضيفا أن قسمي الإشراف سيعقدان عدة ندوات توجيهية لقطاعات مديرية التربية كافة لشرح التعليمات الوزارية حول الامتحانات التحريرية لجميع المواد.

ودعا مدير إعلام التربية طلبة المراحل الدراسية المنتهية في المحافظة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل رفع المستوى العلمي لهم والحصول على درجات متميزة ومعدلات عالية.